مجلس الوزراء أقر الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة

قرر مجلس الوزراء، برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، الموافقة على الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة «١٤٣١/١٤٣٢هـ - ١٤٣٥/١٤٣٦هـ» وفق الصيغة التالية:

الهدف الأول: المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية والأمن الوطني الشامل، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وترسيخ هوية المملكة الإسلامية والعربية.

الهدف الثاني: الاستمرار في تطوير المشاعر المقدسة والخدمات المقدمة إلى الحجاج والمعتمرين والزوار، بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة.

الهدف الثالث: تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وذلك من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

الهدف الرابع: تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف الخامس: تعزيز التنمية البشرية، وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، وتوفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.

الهدف السادس: رفع مستويات المعيشة، وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.

الهدف السابع: تنويع القاعدة الاقتصادية أفقيًا ورأسيًا، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتعزيز قدراته التنافسية، وتعظيم العائد من ميزاته النسبية.

الهدف الثامن: التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات.

الهدف التاسع: تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة «الوطنية والأجنبية» ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

الهدف العاشر: تنمية الموارد الطبيعية، وبخاصة الموارد المائية، والمحافظة عليها، وترشيد استخدامها، وحماية البيئة، وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة.

الهدف الحادي عشر: مواصلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي، وتطوير الأنظمة ذات العلاقة برفع الكفاية وتحسين الأداء، والعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير أنشطتها الإنمائية.

الهدف الثاني عشر: تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى، وتطوير علاقات المملكة بالدول الإسلامية والدول الصديقة.

الهدف الثالث عشر: تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه.

الأمير نايف استقبل رئيس الجمعية الوطنية للمتقاعدين

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، في مكتب سموه بوزارة الداخلية، رئيس مجلس إدارة الجمعية الوطنية الخيرية للمتقاعدين، الفريق متقاعد عبدالعزيز بن محمد هنيدي، وذلك لتقديم الشكر لسمو النائب الثاني على دعمه واهتمامه بالجمعية منذ تأسيسها، واطلاع سموه على بعض الإجراءات التطويرية لعمل الجمعية.

وقد أعرب سمو النائب الثاني عن شكره لأعضاء الجمعية على جهودهم واهتماماتهم بالعناية بالمتقاعدين، مشيدًا بما تقدمه الجمعية من أعمال وأنشطة أسهمت في استثمار أوقات المتقاعدين.

وأشار سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز إلى أن المتقاعدين تقاعدوا عن العمل الحكومي، ولكن مسؤوليتهم الوطنية تستمر مدى الحياة، كما أكد على ضرورة الوقوف بجانب المتقاعدين ودعمهم عمليًا ومعنويًا بما يحقق لهم الخدمات التي تليق بهم، وتسهيل إجراءاتهم متمنيًا لهم التوفيق والنجاح.

الدكتور هاشم بن عبدالله يماني

الدكتور وليد بن حسين أبو الفرج

الدكتور خالد بن محمد السليمان

يخضع موظفوها السعوديون لنظام التقاعد المدني

إنشاء مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة

صدر أمر ملكي بإنشاء مدينة علمية تسمى مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، مع تعيين معالي الدكتور هاشم بن عبدالله يماني رئيسًا لها بمرتبة وزير، ومعالي الدكتور وليد بن حسين أبو الفرج نائبًا للرئيس بمرتبة وزير، ومعالي الدكتور خالد بن محمد السليمان نائبًا لرئيس المدينة لشؤون الطاقة المتجددة بالمرتبة الممتازة.

وجاء نظام مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة في «١٧» مادة تمثل النظام الأساسي للمدينة التي تهدف إلى المساهمة في التنمية المستدامة في المملكة، وذلك باستخدام العلوم والبحوث والصناعات ذات الصلة بالطاقة الذرية والمتجددة في الأغراض السلمية، من أجل بناء قاعدة علمية تقنية في مجال توليد الطاقة والمياه المحلاة، وفي المجالات الطبية، والصناعية، والزراعية، والتعدينية، وبما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة، وتحسين نوعية الحياة في المملكة. ونصت المادة الحادية عشرة من النظام فقرة «ب» على أن يخضع موظفو المدينة السعوديون لنظام التقاعد المدني، كما يخضع عمال المدينة لنظام العمل، ونظام التأمينات الاجتماعية.